التنمية الصناعية ودورها فى تحقيق مجتمع الوفرة

دكتور
فاروق رضـــوان

مارأينا فى جيلنا المعاصر موضوعا كالتنمية شغل الأذهان ودارت من حوله مئات الكتب والمؤلفات وتعددت فيه الأراء والأفكار والنظريات .

وبقدر مايرى كثير من الاقتصاديين المعاصرين أن الاهتمام بموضوع التنمية ظاهره وحديثه نسبيا بقدر مانجد المكتبة الغربية بالذات قد زخرت بما يصعب حصره من البحوث والمصنفات التى عالجت هذا الموضوع معالجات جزئية من زاوية اقتصادية بحتة حينا ومعالجة شاملة من زوايا اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية حينا آخر .

ولقد بدء الاهتمام بموضوع التنمية بادىء ذى بدء كرد فعل مصاحب لحركات التحرر فى بعض الدول ولانتفاضات الصحوة فى دول أخرى . وكانت أكبر العوامل المؤثرة فى هذا الموضوع ادراك تلك الدول لذلك التقدم الهائل الذى بلغته الدول الصناعية فانقدحت تطلعات الرغبة للحاق بموكب التصنيع والرفاهية وانشغلوا وانشغل معها الفكر الاقتصادى بالبحث عن الطريق والتعرف على الوسيلة والاسلوب التى يمكن بها تحريك عملية التنمية وإدارتها بالسرعة التى يمكن بها الانتقال من مرحلة التنمية إلى مرحلة التقدم .

وإذا حاولنا أن نحدد مراحل التطور الاقتصادى لدول العالم على اختلاف نظمها الاقتصادية والاجتماعية نجدها تتحدد فى خمسة مراحل مختلفة .

١ — مرحلة المجتمع التقليدى :

يتصف المجتمع فى هذه المرحلة بصفة الزراعية البدائية وانعدام استخدام الأساليب الحديثة فى الانتاج وتمسكه بنظم وعادات وتقاليد معينة يغلب عليها

الطبيعة المحافظة كما تنحصر وتتركز السلطة الاقتصادية والسياسية فى يد طبقة ملاك الأرض بوجه عام وهذا كان حالنا قبل عام ١٩٥٢ .

٢ — مرحلة الاستعداد للانطلاق :

وهى المرحلة التى يتحول فيها المجتمع من مجتمع تقليدى إلى مجتمع يطبق الاختراعات الحديثة والأساليب الحديثة فى عملية الانتاج . ويتطلب انتقال المجتمع إلى هذه المرحلة حدوث أو أحداث تغيرات جذرية فيه من النواحى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

٣ — مرحلة الانطلاق : وهى المرحلة التى يتم فيها التغلب نهائيا على العوائق التى كانت تواجه النطور والتقدم سواء كانت عوائق اقتصادية متمثلة فى ندرة رأس المال والنواحى الأخرى اللازمة لعملية التنمية أو عوائق اجتماعية أو سياسية أو ثقافية ، وتتخذ ظاهرة النمو فى هذه المرحلة صفة الاستمرار .

٤ — مرحلة النضوج : وهى المرحلة التى يتم خلالها تحقيق تقدم مطرد بالرغم من أنه قد يتصف بالتقلب أحيانا ويقوم المجتمع فى هذه المرحلة بتطبيق الأساليب الحديثة للانتاج بشكل شامل غير محدود بأوجه نشاط أو صناعات معينة .

فالنضوج هى تلك المرحلة التى فيها يبرهن المجتمع على أنه يملك من المهارات الفنية والكفايات التنظيمية مايجعله قادر على انتاج أى سلعة يقرر انتاجها

٥ — مرحلة الاستهلاك : أى تحقيق مستوى استهلاكى مرتفع لغالبية أفراد

المجتمع وهى مرحلة يزداد فيها دخل الغالبية العظمى من أفراد المجتمع إلى مستوى يعلو كثيرا عن المستوى اللازم لسد الاحتياجات الأساسية للمعيشة .

ويمكن للمجتمع فى هذه المرحلة من تلبية طلب معظم أفراده على الخدمات المختلفة والسلع المعمرة الاستهلاكية . أى يمكن أن نطلق على هذه المرحلة مرحلة الرفاهية أو مجتمع الوفرة .

وهناك بعض الاقتصاديين مايورد مرحلة سادسة على تلك المرحلة أطلقوا عليها مرحلة الإنجاب .

وإذا كانت معظم الدول النامية ومن بينها مصر قد قطعت شوطا بعيدا فى تلك المراحل ووصلت معظمها إلى مرحلة الانطلاق ، إلا أنه لا يفهم من ذلك أن الدول النامة يجب أن تمر بتلك المراحل فى نفس الفترة من الزمن فقد يجوز للبعض منها أن تسلك المراحل فى نفس السبيل فى فترة أقصر إذا توافرت لها الفرص المواتية والموارد اللازمة والاستفادة من خبرات الدول المتقدمة التى سبقتها .

وتهدف معظم الدول النامية الاسراع للوصول إلى مرحلة الاستهلاك . ولكن ينبغى قبل أن نتطرق لتوضيح السبيل الذى تتخذه هذه الدول للوصول إلى تلك المرحلة فينبغى أن نحدد مفاهيم واضحة لكل من :

١ — الدول النامية ٢ — التنمية الاقتصادية

٣ — التنمية الصناعية

باعتبار أن مصر دولة نامية تهدف إلى التنمية الاقتصادية اعتمادا على التصنيع .

أولا : ماهى الدول النامية :

تعددت الاجابات عن هذا السؤال حتى أن بعضهم أجاب على هذا التساؤل بإجابة طريفة عندما قال : لكى تعرف الدول النـــامية يكفيك أن تشاهد واحدة منها .

والإجابة الأكثر إقناعا وتوضيحا ربما كانت على درجة من الصعوبة ، فليس من اليسير تحديد الدو النامية وفق اعتبارات جغرافية أو تاريخية أو عنصرية ، فالدول النامية موزعة فى جميع أنحاء الكرة الأرضية وهى فى نفس الوقت تمثل مزيجا من مختلف الأجناس والثقافات .

ولكننا نستطيع أن نتعرف عليها إذا استطعنا أن نحدد الملامح العامة لها . . والتى تنحصر فى الآتى :

١ — ضعف درجة النمو فى المجالات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية مع تفاوت درجات هذا الضعف

٢ — ارتفاع معدل الزيادة فى السكان عادة عن معدل الزيادة فى السكان فى الدول المتقدمة صناعيا

٣ — انخفاض نسبة التعليم وارتفاع نسبة الأمية .

٤ — سوء الحالة الصحية وقصر متوسط العمر .

٥ — انخفاض انتاجية العمال .

٦ — نقص الأيدى العاملة الماهرة .

٧ — عدم كفاية رؤوس الأموال اللازمة للتنمية .

٨ — التخصص فى إنتاج المواد الأولية .

٩ — التبعية الاقتصادية .

١٠ — تخلف طرق الإنتاج وتخلف معدلاته .

ومن البديهى أنه ليس شرطا ضروريا أن نجد كل هذه الملامح مجتمعة فى الدولة التى يطلق عليها دولة نامية فقد يوجد فيها بعض الملامح ولايوجد البعض الآخر فليس شرطاً أن تجتمع كل ملامح التخلف فى بلد ما لكى نضعه فى عداد البلدان النامية وإنما من الممكن أن يكون البلد ضمن هذا التصنيف بوجود عدد من هذه الملامح .

وبهذا الشكل يتضح لنا أن عدد كبير من هذه الملامح ينطبق على مصر وهذا يجعلها دولة نامية .

ثانياً : ماهى التنمية الاقتصادية : يعرف البعض التنمية بأنها تحقيق زيادة فى متوسط دخل الفرد ، ويهمنا هنا أن نفرق بين التنمية الاقتصادية وهدفها ، فلاشك أن الهدف الأساسى للتنمية هو تحقيق زيادة فى متوسط دخل الفرد لأن تلك الزيادة هى السبيل إلى زيادة رفاهية أفراد المجتمع . إلا أن التنمية فى ذاتها تتحدد فى تحقيق زيادة للدخل القومى الكلى سواء نتج عن ذلك زيادة فى دخل الفرد أم لا .

والفارق بين زيادة متوسط دخل الفرد وزيادة الدخل الكلى للمجتمع تتمثل فى تأثير نمو السكان فى نفس الفترة ؛ فإذا زاد الدخل الكلى للمجتمع بنسبة ٥ ٪ مثلا بينما زاد عدد السكان بنسبة ٣ ٪ كانت الزيادة فى متوسط دخل الفرد عبارة

عن ٢ ٪ وإذا زاد الدخل الكلى بنسبة مساوية لنسبة زيادة السكان أى ٣ ٪ كانت النتيجة ثبات متوسط دخل الفرد ، وفى تلك الحالة لايمكننا أن نقول أن دخل ذلك المجتمع لم ينمو ولكن من الواضح فى الوقت نفسه أن الزيادة فى الدخل الكلى لم تؤدى إلى زيادة فى متوسط دخل الفرد نتيجة لزيادة عدد السكان بنفس نسبة زيادة الدخل

ومن الواضح فى هذا المثال تأثير حجم السكان فى المجتمع كعامل أساسى ومحدد لنتائج جهود المجتمع فى مجال التنمية الاقتصادية .

والمقصود هنا بزيادة الدخل تحقيق زيادة فى الدخل الحقيقى للمجتمع وليس فى الداخل النقدى فقط . إذ أن زيادة الدخل النقدى الذى يحصل عليه أى فرد لاتمثل زيادة فى قوته الشرائية إلا إذا كانت أسعار السلع والخدمات التى يستهلكها الفرد لم تزد بنفس نسبة زيادة دخله النقدى ، وبالمثل فى حالة المجتمع لا يمكن القول بوجود تنمية فى فترة معينة إلا فى حالة زيادة الدخل الحقيقى للمجتمع .

ولكن زيادة الدخل الحقيقى للمجتمع ليس قادر على تحقيق الرفاهية الاقتصادية المطلوبة لأفراد المجتمع إلا إذا اقترنت تلك الزيادة باعادة توزيع الدخل الكلى بين أفراد المجتمع بشكل يقلل من الفوارق الضخمة بين دخولهم

وينبغى فى هذا المجال أن نفرق بين التنمية والنمو أو بين حدوث التنمية واحداث التنمية .

والنمو هو حدوث تطور طبيعى للمجتمع اعتمادا على تفاعل القوى المؤثرة فى هذا المجتمع واعتمادا على الجهود الذاتية التى تنتج عنها زيادة فى الدخل الحقيقى للمجتمع على غرار ماحدث فى الدول الرأسمالية فى مراحل نموها الأولى ، فالنمو يتم دون جهد منظم يوجه إلى عملية التنمية الاقتصادية

أما التنمية الاقتصادية فهى عملية احداث تغيير موجه ومنظم وهادف يتم بمقتضاه تحول الاقتصاد من اقتصاد ساكن إلى اقتصاد تام تظهر فيه الزيادة واضحة فهى عملية شاملة وعميقة تستهدف إحداث تغيرات جذرية فى كل شىء فى البيئة فى الظروف المحيطة بها فى الإنسان فى رأس المال فى جميع مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

ثالثاً : ماهى التنمية الصناعية :

فى ضوء المفهوم العام للتنمية الاقتصادية نستطيع أن نستخلص مفهوم التنمية الصناعية فهى عملية إحداث تغيير جذرى فى النشاط الصناعى القائم سواء فى حجمه أو فى نوعيته أو فى أسلوب إنتاجه أو فى أسلوب إدارته أو فى التكنولوجيا المستخدمة فيه من أجل زيادة مساهمة القطاع الصناعى فى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وهى زيادة الدخل الحقيقى للفرد فالتنمية الصناعية جزء لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية .

وإذا كانت التنمية تتصف بالشمول بحيث تتضمن جميع القطاعات الصناعية والزراعية والخدمات إلا أن القطاع الصناعى يعتبر هو العمود الرئيسى التى تعتمد عليه أى خطة للتنمية وذلك نتيجة للآثار المترتبة عليه ، ولكى نتبين دور التنمية الصناعية فى تحقيق مجتمع الوفرة ينبغى أولا أن نضع مواصفات هذا المجتمع .

مواصفات مجتمع الوفرة :

نستطيع أن نحدد مجتمع الوفرة فى ذلك المجتمع الذى يتصف بالآتى :

١ — القدرة على توفير احتياجات الأفراد من السلع المختلفة .

٢ — وجود حالة من التوازن بين القطاعات الاقتصادية .

٣ — ارتفاع متوسط دخل الفرد بمستوى أعلى بمراحل من المستوى اللازم لتوفير ضرورات الحياة .

٤ — تحقيق حالة من التوظف شبه الكامل وتخفيض معدلات البطالة .

٥ — القدرة على تجميع التراكمات الرأسمالية اللازمة لاستمرار عملية التنمية.

٦ — الوصول بعدد السكان إلى الحجم الأمثل .

وسوف نتناول فيما يلى مدى قدرة التنمية الاقتصادية القائمة على أساس التصنيع فى تحقيق سمات مجتمع الوفرة السابقة .

١ — دور قطاع الصناعة فى توفير احتياجات المجتمع من السلع المختلفة :

إن التخصص الزائد للدول النامية فى إنتاج عدد محدود من السلع والمواد يجعلها مضطرة إلى الحصول على عدد كبير من احتياجاتها من السلع والخدمات من الخارج وهـــذا مانراه حاليا من الزيادة المستمرة فى حجم الواردات المصرية من السلع والمواد الغذائية فضلا عن زيادة حجم الواردات من السلع الإنتاجية الأخرى اللازمة لإقامة المشروعات الصناعية .

ومن ثم فإن التصنيع يؤدى إلى تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتى لاحتياجات المجتمع حيث تحتاج الدولة النامية فى أول مراحل تنميتها إلى حصيلة من العملات

اللازمة لإقامة المشروعات الصناعية ومن ثم ينبغى توفير حصيلة المجتمع من العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الإنتاجية . وإن كانت استراتيجية التصنيع القائمة على إحلال الواردات ليست هى الاستراتيجية الصناعية الواجب اتباعها لدولة تهدف إلى التنمية بل يجب أن تكون مرحلة أولية يتم البدء بها من أجل توفير الاحتياجات الرئيسية للمجتمع فى فترة التنمية على أن تتبعها استراتيجية صناعية أخرى تعتمد على إقامة الصناعات الثقيلة التى هى أساس الصناعات الأخرى من السلع الاستهلاكية المعمرة والقادرة على تحقيق مستوى الرفاهية التى تهدف إليه عملية التنمية .

٢ — أثر التصنيع فى التخلص من اختلال التوازن بين القطاعات الاقتصادية:

اتضح من الملامح الأساسية للدول النامية الاعتماد المفرط على قطاعات معينة فى توليد الناتج القومى وهو بهذا الشكل يضيع على هذا المجتمع أو تلك الدولة مساهمة قطاع آخر فى زيادة الدخل القومى بعكس الحال فى الغالبية العظمى من الدول المتقدمة التى تتصف اقتصادياتها بدرجة كبيرة من التوازن فى توزيع عوامل إنتاجها على القطاعات المختلفة .

فبدون التصنيع فإن البنيان الإنتاجى لهذه الدولة سيعتمد بصفة أساسية على إنتاج المواد الأولية الزراعية أو الاستراتيجية ويترتب على ذلك التخصص الإنتاجى تخصص آخر تجارى إذ ستقوم التجارة الخارجية لهذه الدولة على عدد محدود من السلع والمواد الأولية وتصل فى حالات كثيرة إلى سلعة واحدة مثل القطن أو البترول أو السكر أو النحاس أو الأرز أو الشاى أو البن . وتمثل حصيلة هذه

الصادرات الجانب الأعظم من حصيلة النقد الأجنبى لهذه الدولة وللدخول الأهلية وإيرادات الميزانية بها .

ويترتب على هذا التخصص الإنتاجى والتجارى تشويه البنيان الاقتصادى لهذه الدولة ومايؤدى إليه من عرقلة نموها الاقتصادى خاصة وأن المواد الأولية تتعرض إلى تقلبات عنيفة فى انتاجها نتيجة للظروف الطبيعية أو السعرية والتى تنعكس بالتبعية على مختلف جوانب النشاط الاقتصادى لهذه البلد .

كما يترتب على هذا التخصص تعرض هذه البلد لمجموعة من الأخطار تتمثل فى جعل اقتصادياتها شديد الحساسية لكل مايحدث فى الدول الرأسمالية ـ التى تمثل أسواقا لصادراتها ومصادر لوارداتها ـ من تقلبات فى النشاط الاقتصادى ، وتمثل هذه أخطار فى الأجل القصير .

كما أن الزيادة فى الطلب على الواردات من المنتجات الأولية يتعرض لتراخى مستمر من جانب الدول المتقدمة مما يمثل أخطارا شديدة لهذه الدولة فى الأجل الطويل خاصة وأن التطور التكنولوجى الهائل للدول المتقدمة قادر فى الأجل الطويل على استحداث بعض المنتجات الصناعية البديلة لهذه المواد الأولية وهو مانراه حاليا من جهود مكثفة لاستبدال البترول بالطاقة الكهربائية أو الشمسية ومن ظهور المواد الخام الصناعية البديلة كالبلاستيك والألياف الصناعية .

فالتصنيع بالنسبة لهذه الدولة هو القادر على إعادة التوازن بين القطاعات الاقتصادية بحيث يحقق المجتمع أكبر كفاية إنتاجية فى استخدام موارده .

فضلا عن الارتفاع المستمر فى قيمة المنتجات الصناعية بالمقارنة بأسعار المواد الأولية واتسام أسواقها بشىء من الاستقرار . فبينما زادت أسعار المنتجات

الصناعية المصدرة من البلدان الصناعية المتقدمة بمقدار أكثر من ٤٠٪ — ٦٥٪ فى السبعينات لم تزداد أسعار المنتجات الأولية إلا بنسبة ١٨٪ عن نفس الفترة .

٣ — التصنيع ودوره فى تحقيق التوظف شبه الكامل والإقلال من مشكلة البطالة :

تتضح ظاهرة البطاله فى الدول النامية بصورة واضحة فى تلك البلدان التى تعتمد اقتصادياتها على القطاع الزراعى والذى يستوعب الجانب الأكبر من القوى العاملة. فبحكم طبيعة النشاط الزراعى كنشاط متقطع غير مستمر كالقطاع الصناعى حيث تجد فى القطاع الزراعى جانبا كبيرا من العمالة متعطلا عن العمل عدة شهور فى السنة وهو مايعرف بالبطالة الموسمية، بالإضافة إلى تواجد جانب آخر من العمالة فائض أصلا عن حاجة العمل بحيث يمكن تحويله من النشاط الزراعى إلى الأنشطة الأخرى دون تأثير يذكر على النشاط الزراعى وهو مايعرف بالبطالة المقنعة — فضلا عن البطالة البنيانية التى تظهر لاختلال العلاقات بين عناصر الإنتاج داخل الأبنية الاقتصادية للبلد ذلك الاختلال الذى يعكس انخفاض مستوى الإنتاجية نتيجة لوفرة القوى العاملة الغير مدربة بالمقارنة بالعناصر الإنتاجية الأخرى .

وهذه الصور من البطالة تؤدى إلى ضياع جزء لا يستهان به من القوى العاملة للمجتمع فى أعمال قليلة الإنتاجية كما تؤدى إلى التقليل من إسهامها فى الدخل الأصلى لهذا البلد .

فضلا عن أن إدخال التكنولوجيا الحديثة فى مجال الإنتاج الزراعى سيؤدى إلى زيادة العاطلين وزيادة نسبة البطالة بما يستوجب إيجاد فرص عمل جديدة لهذا العدد من العاطلين ، والتصنيع هو البديل الطبيعى وهو القادر على إيجاد هذه الفرص .

وإذا كان هذا الأمر سيؤدى إلى زيادة فى تكلفة إعداد هؤلاء العاطلين كى يصبحوا قادرين على التعامل مع التطورات التكنولوجية الحديثة فى قطاع الصناعة، إلا أن هذه التكلفة لا تقارن بالإنتاجية التى يمكن أن تحققها هذه العمالة إذا تم استثمارها فى القطاع الصناعى وهذا يؤدى إلى خلق حالة من حالات التوظف شبه الكامل بالنسبة لهذا المجتمع وهو أمل تهدف إلى تحقيقه عملية التنمية .

٤ — القطاع الصناعى هو أكثر القطاعات اقتصادية تحقيقا للقيمة المضافة :

القيمة المضافة هى الدخل المتولد من عملية ما سواء كانت صناعية أو زراعية أو خدمية .

والدخل القومى يمكن التعبير عنه بأنه مجموع القيم المضافة للسلع والخدمات التى تنتجها الوحدات الإنتاجية فى المجتمع فى فترة معينة وهى فى العادة سنة .

ولشرح المقصود بذلك يمكن أن نتصور الجهاز الانتاجى فى المجتمع على أنه يتكون من عدد من القطاعات الانتاجية كالقطاع الزراعى والقطاع الصناعى والقطاع التجارى والخدمات ؛ الخ ويضم كل من هذه القطاعات عددا من الفروع الانتاجية الأكثر تخصصا فمثلا يحتوى القطاع الصناعى على صناعة الغزل والنسيج وصناعة الأدوية وصناعة الأغذية ، الخ وكذلك الحال بالنسبة للقطاعات الأخرى وإذا نظرنا إلى كل فرع من الفروع الانتاجية وجدنا أنه يضم عددا من الوحدات الانتاجية .

والدخل القومى هو مجموع قيمة الجهود التى تبذلها هذه الوحدات الانتاجية فى عملية الانتاج فى فترة محددة أى هو مجموع مايسمى القيمة المضافة لكل القطاعات السابقة الذكر .

فإذا أخذ قطاع الغزل والنسيج قطن خام قيمته ١٠ مليون جنيه وقام بغزله ونسجه وأخرج منسوجات قيمتها ١٥ مليون جنيه ، بهذا الشكل يكون قطاع الغزل والنسيج قد حقق ٥ مليون جنيه قيمة مضافة وهى الفرق بين المدخلات وقيمة المخرجات .

والواقع أن القطاع الصناعى هو أكثر القطاعات مساهمة فى الدخل القومى المتولد أى هو القطاع الذى يحقق أكبر قيمة مضافة لأنه تقريبا القطاع الوحيد الذى يقوم بتحويل المواد الخام إلى سلع تامة الصنع يمكن استهلاكها نهائيا أو استخدامها فى انتاج سلع أخرى ، فى حين أن القطاعات الأخرى باستثناء القطاع الزراعى لاتقوم بعملية تحويل بل مجرد اداء خدمات قد تزيد من قيمة السلعة بعض الشىء .

وحيث أن التنمية الاقتصادية كما سبق لنا تعريفها هى العملية التى تهدف إلى زيادة الدخل القومى المتولد ومن ثم زيادة متوسط دخل الفرد الذى يمكن أن يحقق له مستوى الرفاهية المنشود . نستنتج من ذلك أن بدون التصنيع فإن قيمة الدخل القومى المتولد سيقل بدرجة كبيرة ولذلك نقول أن التنمية الاقتصادية دون الاعتماد على التصنيع لن تحقق مستوى الرفاهية الذى يمكن أن تحققه من خلال قطاع الصناعة .

وهذا يفسر لنا الزيادة الرهيبة فى الدخول القومية والفردية للدول المتقدمة التى تعتمد على التصنيع عن الدول الأخرى التى اعتمدت فى تنميتها على قطاع الزراعة أو التجارة أو الخدمات — فنيوزيلندا وهولندا اعتمدت فى تنميتها بشكل كبير على قطاع الزراعة فى حين أن المانيا اعتمدت فى نموها على قطاع الصناعة وشتان بين متوسط دخل الفرد ومستوى الرفاهية بين البلدين .

فإذا أخذ قطاع الغزل والنسيج قطن خام قيمته ١٠ مليون جنيه وقام بغزله ونسجه وأخرج منسوجات قيمتها ١٥ مليون جنيه ، بهذا الشكل يكون قطاع الغزل والنسيج قد حقق ٥ مليون جنيه قيمة مضافة وهى الفرق بين المدخلات وقيمة المخرجات .

والواقع أن القطاع الصناعى هو أكثر القطاعات مساهمة فى الدخل القومى المتولد أى هو القطاع الذى يحقق أكبر قيمة مضافة لأنه تقريبا القطاع الوحيد الذى يقوم بتحويل المواد الخام إلى سلع تامة الصنع يمكن استهلاكها نهائيا أو استخدامها فى انتاج سلع أخرى ، فى حين أن القطاعات الأخرى باستثناء القطاع الزراعى لاتقوم بعملية تحويل بل مجرد اداء خدمات قد تزيد من قيمة السلعة بعض الشىء .

وحيث أن التنمية الاقتصادية كما سبق لنا تعريفها هى العملية التى تهدف إلى زيادة الدخل القومى المتولد ومن ثم زيادة متوسط دخل الفرد الذى يمكن أن يحقق له مستوى الرفاهية المنشود . نستنتج من ذلك أن بدون التصنيع فإن قيمة الدخل القومى المتولد سيقل بدرجة كبيرة ولذلك نقول أن التنمية الاقتصادية دون الاعتماد على التصنيع لن تحقق مستوى الرفاهية الذى يمكن أن تحققه من خلال قطاع الصناعة .

وهذا يفسر لنا الزيادة الرهيبة فى الدخول القومية والفردية للدول المتقدمة التى تعتمد على التصنيع عن الدول الأخرى التى اعتمدت فى تنميتها على قطاع الزراعة أو التجارة أو الخدمات — فنيوزيلندا وهولندا اعتمدت فى تنميتها بشكل كبير على قطاع الزراعة فى حين أن المانيا اعتمدت فى نموها على قطاع الصناعة وشتان بين متوسط دخل الفرد ومستوى الرفاهية بين البلدين .

٥ — التصنيع هو السبيل لتحقيق التراكمات الرأسمالية اللازمة لعملية التنمية :

يشمل رأس مال المجتمع فى أى لحظة من الزمن ثلاثة عناصر :

١ — السلع الانتاجية أى تلك التى تستخدم فى عملية الإنتاج كالآلات والمهمات ووسائل النقل المستخدمة

٢ — رأس المال الاجتماعى الثابت ، من كبارى وطرق وسدود وخزانات وطرق رى وصرف ووحدات خدمات كالمدارس والمستشفيات

٣ — كمية المخزون من السلع التامة أو النصف مصنعة أو المواد الأولية على أختلاف أنواعها .

ويكون العنصران الأول والثانى الغالبية العظمى لمجموع رأس المال فى أى مجتمع باستثناء فترات الركود الاقتصادى حيث يتراكم المخزون من السلع والمواد وتزداد نسبته إلى مجموع رأس المال ، هذا بالإضافة إلى أنهما يمثلان رأس المال الثابت الذى يستخدم فى انتاج السلع والمواد بما فيها المخزون .

وواضح من هذا أنه من الضرورى حتى يتمكن هذا المجتمع من الوصول إلى مجتمع الرفاهية أن يزيد من رأس ماله الثابت وهو المتمثل فى النوع الأول والثانى من رأس المال لأنه هو القادر على انتاج السلع اللازمة لاشباع الاحتياجات الاستهلاكية لأفراد المجتمع .

ولكى يمكن تكوين هذا النوع من الرأسمال يجب أن يزيد المنفق على الاستثمارات وزيادة المنفق على الاستثمارات تستدعى زيادة القدرة على الادخار من جانب أفراد المجتمع ، وزيادة القدرة على الادخار ترتبط بزيادة متوسط دخل الفرد

الحقيقى والذى يرتبط بمستوى الانتاجية الذى يرجع إلى انخفاض رؤوس الأموال الذى يرجع بدوره إلى انخفاض القدره على الادخار وهكذا .

كذلك فإن انخفاض الطلب على رؤوس الأموال يرجع إلى انخفاض الحافز على الاستثمار الذى يرجع إلى انخفاض القدرة الشرائية للسكان نتيجة انخفاض مستويات الدخل الحقيقى الذى يعكس انخفاض مستويات الانتاجية التى ترجع بدورها لانخفاض رؤس الأموال المتاحة وهكذا مما يؤدى فى النهاية إلى رسوخ هذه الحلقة الدائرية وابقاء الاقتصاد فى حالة ركود مما يستدعى محاولة كسر هذه الحلقة فى أى نقطة ، أضعف هذه النقاط هى زيادة الانتاجية والتى يمكن تحقيقها من خلال عملية التصنيع فالتنمية القائمة على التصنيع هى السبيل إلى زيادة معدلات الأجور ومن ثم زيادة الدخل الحقيقى للفرد ومن ثم زيادة القدرة على الادخار مما يؤدى إلى زيادة التراكمات الرأسمالية ومن ثم زيادة رأس المال الثابت للمجتمع ومن ثم القدرة على تحقيق مستوى الرفاهية المطلوب .

٦ — أثر التنمية الصناعية على السكان :

تؤثر التنميه القائمة على التصنيع على نمو السكان عن طريق التأثير على معدل المواليد ومعدل الوفيات

وهناك فى الواقع رأيان فيما يختص بأثر التنمية على نمو السكان -

الرأى الأول : وصاحبه مالتس حيث قال أن كل زيادة فى الدخل تؤدى إلى زيادة معدل المواليد وتخفيض معدلات الوفيات وهذا جعله يعتقد بامكان حدوث انفجار سكانى بعد فترة من الزمن نتيجة للزيادة فى الدخول الناتجة من ارتفاع معدلات التنمية .

أما الرأى الثانى : فتعبر عنه النظرية الحديثة للسكان المعروفة بنظرية التطور السكانى وهى تفرق بين المراحل المختلفة للتقدم الاقتصادى التى تمر بها المجتمعات فنمو السكان فى مجتمع ما يتوقف أساساً على المرحلة التى يمر بها هذا المجتمع

فى المجتمعات البدائية يكون هناك معدل مرتفع لكل من المواليد والوفيات نتيجة لتمسك المجتمع بعادات وتقاليد تحبذ زيادة النسل وانخفاض مستوى العناية الصحية وعدم توافر الغذاء اللازم ولذلك فى الأجل الطويل يتخذ حجم السكان فى هذه المجتمعات حالة توازن عام

ومع بدء التطور الاقتصادى فى المجتمع تحدث تغيرات أساسية فيبدأ معدل الوفيات فى الانخفاض التدريجى وذلك بسبب زيادة الدخل والقدرة الشرائية والتى تمكن الأفراد من الحصول على احتياجاتهم وعلى إتاحة الخدمات الطبية العلاجية والوقائية وغيرها من الخدمات التى يبدأ توافرها نتيجة للتقدم الصناعى الذى يصاحبه غالبا زيادة الوعى الاجتماعى والصحى .

ونتيجة لدخول هذا المجتمع مرحلة التصنيع ومايترتب عليه من هجرة العديد من أهل الريف إلى الحضر وبزيادة الوعى بمعناه الواسع الاجتماعى والثقافى والاقتصادى يحدث تغير فى العادات والتقاليد القائمة من حيث حجم الأسرة ونظمها بسبب اختلاف طبيعة البيئة الحضرية عن الريفية ، بالإضافة إلى مكان التصنيع من توفير وسائل تحديد النسل وبدء إقتناع جزء من السكان بفائدة استخدام هذه الوسائل كل ذلك يؤدى إلى انخفاض معدل المواليد، ونتيجة لانخفاض معدل الوفيات وانخفاض معدل المواليد يحدث تغير جذرى فى التوزيع العمرى للسكان حيث يزيد متوسط عمر الفرد وتصبح النسبة الكبيرة من السكان تقع فى فئات العمر المنتجة مما يزيد من الانتاجية مع انخفاض أعباء الاعالة نتيجة لانخفاض عدد السكان فى فئة غير العاملين مما يزيد من متوسط الدخل الحقيقى للفرد ومن ثم زيادة مستوى الرفاهية

أما إذا اعتمدت التنمية على قطاعات غير التصنيع فسيظل الحال كما هو عليه عادات وتقاليد راسخة تزيد من معدل المواليد فى نفس الوقت انخفاض معدل الوفيات مما يزيد من عدد السكان ومن ثم اضعاف تأثير معدلات التنمية المحققة على زيادة متوسط دخل الفرد الأمر الذى يصعب معه تحقيق مجتمع الوفرة ومستوى الرفاهية المطلوب

ويقول البعض أن زيادة عدد السكان قد يحل مشكلة هامه تعانى منها أى دولة ناميه وهى ضيق السوق المحليه ، فكلما زاد عدد السكان كلما زاد حجم السوق وهذا يساعد على نجاح عملية التصنيع إذ من الضرورى توافر سوقا يمكن تصريف الانتاج الصناعى فيها خاصة وان انتاج الدول النامية الصناعى قد لايكون على مستوى من الجودة والتكلفة تستطيع به منافسة الدول الصناعية المتقدمة إذا حاولت استخدام الأسواق الخارجية لتصريف انتاجها الصناعى .

ولكن الواقع أن المشكلة التى تعانى منها الدول النامية ليست مشكلة عدد بقدر ماهى مشكلة متوسط دخل الفرد وقوته الشرائية ، ولما كان معدل الزيادة فى الدخل الكلى للمجتمع النامى منخفضا نسبيا فإن المنطق يشير إلى أن الهبوط فى معدل نمو السكان وليس الارتفاع سيؤدى إلى زيادة احتمال ارتفاع متوسط دخل الفرد وبالتالى المساهمة فى حل مشكلة ضيق السوق .

المراجع

١ ـ التخطيط والتنمية الاقتصادية — د / أحمد الصباب
مركز البحوث والتنمية جامعة الملك عبد العزيز
١٩٧٦

٢ ـ التنمية الاقتصادية، مفهومها ومقتضياتها — د / طلعت عبد الملك
المعهد القومى للادارة العليا ١٩٧٠

٣ ـ التحولات الاقتصادية والاجتماعية — د / محمود عبد الفضيل
فى الريف المصرى (١٩٥٢ - ١٩٧٠)

٤ ـ خمسة وعشرون عاما دراسة تحليلية — الدكتور على الجريتلى
للسياسات الاقتصادية فى مصر ٥٢ - ١٩٧٧

٥ ـ المشروعات العامة والتنمية الاقتصادية — ا . ه . هانسون
مراجعة وترجمة د كترر / أحمد فؤادشريف
١٩٦٣

مراجع أجنبية

1 — Hans w ,Singer . problems of Industrialization of unber — development countries, Inrernarional Social Seience Bulletin VOL - VI NO 2. 1954

2 — Rostom W.W. The Stages of Economic growth Newyork 1960

3 — Kindle berger,O. Economic development Mc Braw Hill. 1965